ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

Adapting digital legacy

Dr. Nizam Jabbar Talib
College of Law, Al-Qadisiyah University, Diwaniyah, Iraq
nidham.talib@qu.edu.iq

Rasha Maetham Majeed Mohammad Abu Kalal
Teachers Institute for Postgraduate Studies, Iraq
rashamaythammjeed@gmail.com

Article info.

Article history:
- Received 19 Sept 2022
- Accepted 26 Sept 2022
- Available online 1 Sept 2023

Keywords:
- adaptation.
- digital inheritance.
- conflict.
- legacy.

Abstract: The issue of adaptation in traditional inheritance issues is present and strongly and varies according to different legislation and systems. The inheritance may be considered among personal status issues as in the Arab countries, or within the issues of real status as in France. The adaptation process acquires great importance, not only as an important preliminary process for determining the basis of attribution, but also as defining the applicable law, but as a tool for achieving justice during the adaptation of the conflict.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

تكييف التركة الرقمية

أ.د. نظام جبار طالب
كلية القانون، جامعة القادسية، الديوانية، العراق
nidham.talib@qu.edu.iq

الباحثة رشا ميثم مجيد محمد ابو كلل
معهد المعلمين للدراسات العليا، العراق
rashamaythammjeed@gmail.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١٩ / ايلول / ٢٠٢٢
- القبول : ٢٦ / ايلول / ٢٠٢٢
- النشر المباشر : ١ / ايلول /٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية :
- تكييف.
- ميراث رقمي .
- تنازع .
- التركة.

الخلاصة: مسألة التكييف في مسائل الميراث التقليدية موجودة وبقوة وتختلف تبعا لاختلاف التشريعات والنظم فقد تعد التركة ضمن مسائل الأحوال الشخصية كما في الدول العربية، أو ضمن مواضيع الأحوال العينية كما في فرنسا. وتكتسب عملية التكييف أهمية بالغة ليس فقط بوصفها عملية اولية مهمة لتحديد قاعدة الاسناد بل وتعيين القانون واجب التطبيق وإنما بوصفها كأداة لتحقيق العدالة ابان تكييف النزاع .

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة :

تثور مسالة تحديد القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية المتشكلة من البصمة الرقمية في ضل العصر الرقمي، اذ يعيش العالم في زمن تتخلله التكنولوجيا بشكل واسع من خلال حسابات الاشخاص على الإنترنت ، فتكتب رسائل البريد الإلكتروني ، وتخزن الصور ومقاطع الفيديو والمستندات، وتدفع الفواتير وتجري المعاملات المالية ، وتشترى الكتب الرقمية والموسيقى ، وتدار البرامج والمنصات. هذا الاستبدال في الأصول من العادية الى الرقمية وبهذه السرعة اثار أسئلة ملحة ومختلفة في الميدان الوطني والدولي. وفي طريق البحث عن القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية تعترضنا مسألة التكييف، فمسألة التكييف في مسائل الميراث التقليدية موجودة وبقوة وتختلف تبعا لاختلاف التشريعات والنظم فقد تعد التركة ضمن مسائل الأحوال الشخصية كما في الدول العربية، أو ضمن مواضيع الأحوال العينية كما فرنسا. وتكتسب عملية التكييف أهمية بالغة ليس فقط بوصفها عملية اولية مهمة لتحديد قاعدة الاسناد وبالتالي تعيين القانون واجب التطبيق، وإنما بوصفها كأداة لتحقيق العدالة ابان تكييف النزاع. لذا سيحدد هذا المبحث الأساس النظري لتكييف التركة الرقمية ، والذي سيتم استخدامه في الفصل الخاص بالبحث عن القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية. ولتحقيق ذلك لابد من بيان

اليات تصنيف الأصول الرقمية كممتلكات شخصية او مالية، من أجل تحديد إمكانيات نقل الأصول الرقمية عند الوفاة، وبالرغم من ان الاساس في التركة الرقمية هو الطبيعة المالية، الا ان منافع هذه الاصول والحسابات قد تكون معنوية، وبسبب هذه الطبيعة تم تقسيم موجودات التركة الرقمية الى قسمين حسب غلبة الجانبين المعنوي او المادي: فاذا غلب الجانب الشخصي سميت مجازا بالتركة الرقمية الشخصية و واذا غلب العنصر المالي على العنصر الشخصي سميت بالتركة الرقمية المالية .

اولا :. اهمية البحث : التركة الرقمية هي بناء جديد نسبيًا وتحديد القانون واجب التطبيق على هذه التركة هو شيء تحكمه الندرة، فلا يوجد سوى عدد قليل من الدراسات التجريبية و التحليلات القانونية حول هذا موضوع التركة الرقمية، ومعظمها في الولايات المتحدة واوربا ودراسات متفرقة في الوطن العربي ومنها العراق. وهناك نقص حاد في الدراسات المتعلقة بتحديد القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية في العال ككل، على الرغم من وجود إشارات بسيطة ومجزأة حول الدول الموضوع هنا. لذلك فان ردم هذه الفجوة المعرفية يستدعي دراسة هذا الموضوع وتسليط الضوء عليه رغم مشقة البحث في هذا الموضوع البكر الذي لاتزال الدول على مستوى التشريع والفقه والقضاء مترددين في إيجاد السبل السليمة لتطويع القانون كي ينظم التكنلوجيا فائقة التعقيد. لذلك تسعى هذه المفردة إلى دراسة وتحليل الأفكار المرتبطة بهذا النوع من الأصول وهو ما يعود بفائدة علمية لمستخدمي المنصات الرقمية المختلفة.

ثانيا :. مشكلة البحث : برزت حل المشاكل التالية من خلال تحديد اثر تطور التقنيات الرقمية على مبادئ القانون الدولي الخاص لتحديد التغييرات في محتوى وتفسير مبادئ القانون الدولي الخاص؛ وكذلك فان مشكلة التكييف القانوني لمفردات وصور الأصول الرقمية ستكون مسالة حيوية؛ وأيضا تسليط الضوء على مشاكل تنفيذ مبادئ القانون الدولي الخاص التقليدية في عملية تنظيم علاقات القانون الخاص عبر الحدود المتعلقة باستخدام التقنيات الرقمية وتحديد القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية، وبيان مدى الحاجة الى تبني قواعد جديدة في السياق.

ثالثا :ـ منهجية البحث : نظرا لحداث الموضوع من جميع الجوانب التطبيقية والنظرية واقتران ذلك بحداثة معالمه وتنظيمه وتاطيره من ناحية قانونية، لذلك تم اختيار المنهج التحليلي لغرض تحليل الأوضاع القائمة ونسبتها الى القانون الأقرب المعني بتنظيمها او تحليل الوقائع بنتيجة ان القانون الدولي الخاص بادواته في وادي والتركة الرقمية الرقمية في وداي اخر. لذلك فان محلات التحليل سف تجمع الشتات لهذا الموضوع الغامض والمتناثر وتعرضها على قواعد القانون الدولي الخاص بغية تحليلها.

المبحث الأول

تكييف التركة الرقمية الشخصية

كما اشير أعلاه فقد تتنوع الحسابات الرقمية تنوعا كبيرا فهناك ما يغلب عليه العنصر الشخصي فيمسي محتواه شخصيا لصيقا بالإنسان حتى وان كان في بعض جوابه ماليا، وبالتالي ممكن ان تؤثر بالنهاية طبيعة التركة الرقمية وتكييفها على إمكانية انتقالها بالارث ام لا وفقا للقانون واجب التطبيق بشأن معاملة الأصول الرقمية ذات المحتوى الشخصي عند وفاة صاحب الحساب. والتساؤل يطرح بشان مصير التركة الرقمية الشخصية، فماذا يحدث للكم الكبير من المعلومات الشخصية[١] على وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الإنترنت الأخرى بعد الموت؟ اذ لا يعرف الورثة عادة الكثير عن أنشطة المورث المختلفة عبر الإنترنت ، ولا يمكنهم الوصول إلى كلمات المرور اللازمة لإلغاء تنشيط الملفات الشخصية وحذف المعلومات أو نقلها. وفي الوقت نفسه ، يتبع موفرو النظام الأساسي ممارسات مختلفة ، وتتباين شروطهم بين مستوعب واخر بشكل كبير.[٢]

ولما كانت المحتويات رقمية ومصنفة ضمن حسابات مختلفة تتضمن أصول وبيانات رقمية متنوعة مثل حسابات الفيسبوك وتيوتير والانستغرام وباقي حسابات منصات التواصل و كذلك الايميلات وما إلى ذلك، ولتنوع هذه الحسابات الرقمية ذات المحتوى الشخصي وعدم امكانية الإحاطة بجميع صورها فسيتم دراسة اشهرها من حيث عدد المستخدمين لها، لذلك سوف يتم تناول عناصر الفيسبوك في مطلب اول[٣] وتكييف هذه العناصر في مطلب ثان وعلى النحو الاتي:

---

[١] في التركة العادية فان الحقوق الشخصية المتعلقة بمحض الإرادة والاختيار من غير أن تكون مملوكة للمورث، وبالتالي لا تعد أموالاً في ذاتها ولا تورث، ولا تتعلق بها الحقوق بعد الوفاة. مثال ذلك خيار الشروط وخيار الرؤية، وحق الشفعة ، كذلك المنافع لا تورث كالإجارة والوصية بالمنفعة إذا كانت غير مقيدة بزمن وكانت لشخص معين فإنها تنتهي بوفاته.

[٢] المشكلة عادة ليست في طبيعة التركة الرقمية وحسب، بل في حصرها وبيان الاجراءات التي ينبغي اعتمادها لانتقالها.

[٣] السبب في اختيار حسابات فيسبوك لانه يمتلك أكبر قاعدة مستخدمين ولذلك فهو يتمتع بأهمية اجتماعية كبيرة. في السنوات الثماني الأولى من وجود فيسبوك ، توفي ٣٠ مليون مستخدم ، بمتوسط ٤٢٨ مستخدم يموتون كل يوم. انظر

Statista, 'Number of Monthly Active Facebook Users Worldwide as of 4th Quarter 2015 (in Millions)' <www.statista.com/statistics/264810/number-of-monthly-active-facebook-users-worldwide/>.

المطلب الأول / تكييف عناصر الفيسبوك

قبل بيان عناصر الفيسبوك لابد من تقديم تاريخي لنشوء هذه الوسيلة كادراة للتواصل الاجتماعي. فقد تم إنشاء موقع فيسبوك في عام ٢٠٠٤ من قبل الطالب السابق بجامعة هارفارد مارك زوكربيرج،[١] واعتمد مفهوم فيسبوك على دليل الفصل المادي المسمى "فيسبوك" والذي تم توفيره لجميع طلاب جامعة هارفارد. أصبحت الشبكة شائعة على الفور حيث أحب الطلاب النسخة الورقية ، مما سمح لهم بمعرفة المزيد عن زملائهم الطلاب، وتم فتح الشبكة في بادء الامر لطلاب جامعة هارفارد فقط، ثم فتحت لاحقًا للطلاب من جامعات أخرى وبحلول عام ٢٠٠٥ كانت ثاني أسرع مواقع الإنترنت نموًا. وتم افتتاح موقع فيسبوك أيضًا لطلاب المدارس الثانوية وأخيراً في أبريل ٢٠٠٦ تم فتح الموقع للجميع وعلى الرغم من أن العديد من الشركات حاولت شراء الشبكة ، رفض مارك زوكربيرج جميع العروض، بينما أقام شراكة مع شركة مايكروسوفت، حيث أصبحت مايكروسوفت منصة إعلانات فيسبوك الحصرية. ويبلغ عدد مستخدمي فيسبوك اليوم قرابة ٢,٨ مليار مستخدم نشط في جميع ارجاء العالم

لذلك سيناقش هذا المبحث في الفرعين التاليين عناصر الفيسبوك المتمثلة بتكييف حساب الفيسبوك ومحتواه مع التركيز بشكل دقيق على مشكلات التركة الرقمية باعتباره احد صورها ذات الصلة من منظور الورثة ، مثل نقل الحساب ومحتوى الفيسبوك عند الوفاة، والخصوصية، وحقوق النشر. بعد ان يتم بيان حسابات المستخدمين فيما يتعلق بشروط الخدمة، وبقدر ما تقيد او تتيح انتقال الحساب او المحتوى اوكليهما الى الورثة، حيث سيناقش الفرع الأول حساب الفيسبوك، اما الفرع الثاني فسيناقش محتواه:

الفرع الأول / تكييف حساب الفيسبوك

يحظى استخدام موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك بأهمية كبرى لانتشاره الواسع وسعة عدد المشتركين، وهذه الحقيقية لها أثارها الكبيرة على الحياة القانونية شخصيا واجتماعيا، وبالمقابل العدد الأكثر من المستخدمين لهذه المواقع لا يعلم ما هي شروط انشاء واستخدام ومآل هذه الحسابات الرقميه، هذا من جهة ومن جهة أخرى يثار التساؤل بشان التنظيم القانوني لتحديد القانون واجب التطبيق أو المحكمة المختصة في النظر بالدعاوى المتعلقة بآثار فتح حساب او محتواه او مآله، حيث ان الواقع يشير الى ظهور بعض المشكلات التي التي تنظمها شروط الخدمة وتتعلق بالمشتركين الأجانب خارج

---

[1] WESTLING, M. Expanding the Public Sphere: The Impact of Facebook on Political Communication, 3 April 2007, online at www.thenewvernacular.com/proiects/facebook

الولايات المتحدة(موطن الشركة المؤسسة للحساب) في حساب الفيسبوك.[١] وبالتالي فان الإجابة عن الاسئلة الجوهرية يرتبط ابتداء بتكييف حق المستخدم في حساب الفيسبوك، وفيما إذا كان له حق ملكية على حساب ام انه مجرد منتفع والحساب مملوك لمزود هذه التطبيقات؟.

الفرع الثاني / تكييف محتوى الفيسبوك

بعد بيان الاتجاه الفقهي والذي اتسم بان الموقف من حساب الفيسبوك هو حق ملكية، والعلاقة مع المستخدم تعاقديه، اما تكييف محتوى الفيسبوك وهل هو حق للمستخدم وبالتالي يمكن نقله للورثة، فينظر الفقه القانوني على العكس من تكييفه بالنسبة للحساب، فإذا لم يكن المحتوى ملكية بالمعنى الدقيق لمالك الحساب، فيمكن عندئذٍ حماية المحتوى لصالح المستخدم بموجب حقوق النشر،[٢] ويمكن القول إنه ينتقل عند الموت بالميراث بالنسبة للمحتوى المنشور.[٣] وعليه فان طبيعة نماذج واشكال المحتوى(المستوعب) للفيسبوك هي التي تحدد ما إذا كان المحتوى ملكية وقابلة للانتقال عند الوفاة ام لا، فاذا كان المحتوى شخصي لايرقى الى الحماية بحقوق النشر فهو ملك للمستخدم ولاينتقل الى الورثة،[٤] اما اذا كان المحتوى محمي بموجب حقوق النشر كأعمال أدبية أو فنية فالمحتوى هو حق ملكية للمستخدم،[٥]

---

(1) J. GINGER, The Facebook Project: Social Capital and the Chief, 2 October 2017, online at www.thefacebookproject.com

[٢] كانت مسألة حقوق النشر في المحتوى المنشور على موقع الفيسبوك واضحة إلى حد ما بالنسبة لبعض الأكاديميين الأمريكيين ، مثل مازون (Mazzone) و تارني (Tarney)، اللذان يجادلان بأن المحتوى محمي بموجب حقوق النشر ويجب نقله عند الوفاة نتيجة لذلك.

Jason Mazzone, 'Facebook's Afterlife' 90 NCL Rev 1643, 1651; Darrow and Ferrera, 2012, p 203.

[٣] قد تظهر المشكلات في تكييف المحتوى غير المنشور على فيسبوك أيضا. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الكثير من المحتوى هو مجرد بيانات ومعلومات شخصية. لا يمكن اعتبار هذا النوع من المحتوى ملكية فكرية، وبالتالي لا يمكن نقله من خلال الآلية المعتادة للورثة.

Ch FUCHS, Social Networking Sites and the Surveillance Society. A critical Case Study of the Usage of studiVZ, Facebook, and MySpace by Students in Salzburg in the Context of Electronic Surveillance, Research Group Unified Theory of Information. ICT&S Center (University of Salzburg). Research Report. Last accessed on September 2009, online at http://www.icts.sbq.ac.at/media/pdf/pdf1683.pdf

[٤] بالإضافة إلى ذلك ،

Y Finance, Your Facebook profile could get you the sack, May 2011, online at http://uk.finance.yahoo.com/news/your-facebook-profile-could-get-you-thesack.

[٥] بالاعتماد على الأبحاث الحديثة حول محتوى البريد الإلكتروني ، استنادًا إلى قانون حقوق النشر والملكية الحالي ، وبناءً على النظريات الغربية للملكية ، فإن محتوى البريد الإلكتروني ليس ملكًا لمستخدميه. ومع ذلك ، يمكن حمايتها بموجب حقوق الطبع والنشر ، أو الضرر الناجم عن إساءة استخدام المعلومات السرية ، أو عقيدة الأسرار

ويشتمل هذا المحتوى في الغالب على الأعمال الأدبية والفنية التي أنشأها المستخدم، ويبدو أن حقوق النشر هي إحدى الإجابات الأكثر وضوحًا عند تحديد الطبيعة القانونية لمحتوى حساب الفيسبوك.

ويطرح الكتاب والباحثين تصورات عديدة لمحتوى حساب الفيسبوك، اهمها تتمثل بالبيانات الشخصية والتي تحتل قدرًا كبيرًا من هذا المحتوى، فعلى سبيل المثال توجد بيانات شخصية تتمثل بالاسم، ومكان الميلاد، والعنوان ، والتعليم ، والعمر ، والصور والملاحظات ، وتحديثات الحالة وما إلى ذلك. وقد ينتمي الى هذه البيانات إلى فئة البيانات الحساسة (المعتقدات الدينية والسياسية ، والتوجه الجنسي ، إلخ) . وكذلك تشمل الاستنتاجات المتعلقة بالمعلومات والبيانات الشخصية التي لا تفي بالسمات العقائدية والمعيارية للممتلكات الفكرية قابلة للتطبيق هنا أيضًا ، لأن هذا هو بشكل أساسي نفس النوع من المعلومات والبيانات ، وربما يكون حجمها أكبر وبارزًا. وبالتالي ، مع الأخذ في الاعتبار المشكلات المتعلقة بالملكية وحقوق التأليف والنشر في محتوى فيسبوك ، فان الباحثة تذهب الى أن المفهوم الأكثر صلة فيما يتعلق بالتكييف القانوني لهذا المحتوى و انتقاله هو الملكية ذات البعد الشخص التي لا تنتقل بعد الوفاة.

اما المحتوى ذو الطبيعة الفكرية مثل حقوق الطبع والنشر والتي تنتشر على شبكة الفيسبوك بكميات هائلة من المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر المحتملة أو الفعلية، فتتضمن ذلك على سبيل المثال، الصور ومقاطع الفيديو التي تم تحميلها على فيسبوك، وتحديثات الحالة ، والملاحظات في شكل قصص قصيرة / تعليقات / قصائد وما إلى ذلك.[١] ومع ذلك، لا ينبغي افتراض أن كل المحتوى سيتأهل تلقائيًا لحماية حقوق الطبع والنشر، لان هذا يعتمد على استيفاء المتطلبات القانونية ، والأهم هنا التثبيت(التسجيل) والأصالة.[٢] فيما يتعلق بالمتطلب السابق، من الواضح أن التثبيت الإلكتروني يلبي المتطلبات القانونية لقانون حقوق النشر في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.[٣] يتم تحديث منشورات فيسبوك ونقلها من موجز الأخبار والجدول الزمني، ولكنها أيضًا مستقرة إلى حد ما ويمكن استردادها

التجارية ، أو حماية البيانات أو حقوق الدعاية. الراي في تحديثات الحالة على فيسبوك والتي لن تفي بمتطلبات حماية حقوق النشر فانها تبقى ملكية شخصية للمستخدم دون ان تنتقل للورثة.

D.E. WITTKOWER, Facebook and Philosophy, (2 ed.) Carus Publishing Company, 2019, p308.

(1) Jason Mazzone, op.cit, p 203.

(٢) وسيم شفيق الحجار، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(3) Elizabeth White, 'The Berne Convention's Flexible Fixation Requirement: A Problematic Provision for User-Generated Content' (2012–13) 13 CJIL 685, p 697.

بسهولة.[١] وفيما يتعلق بشرط حق المؤلف الثاني هو الأصالة، فإذا كانت منشورات فيسبوك أو تحديثات وما إلى ذلك تحتوي على كلمات فردية أو عبارات/ عناوين قصيرة، فمن المحتمل ألا تفي بمتطلبات الأصالة في قانون الولايات المتحدة، بينما الوضع أقل وضوحًا في قوانين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي .[٢] ومع ذلك ، على عكس تويتر (Twitter) على سبيل المثال حيث تكون التغريدات قصيرة نسبيا، فإن معظم المنشورات على فيسبوك أطول من ذلك وعلى الأرجح تفي بهذا المطلب ، بشرط أن يكون المستخدم قد أنشأها.[٣]

المطلب الثاني / حقوق الورثة في عناصر الفيسبوك

لا ينبغي للتكنولوجيا أن تلغي حقوق الورثة في التركة الرقمية، ولكن لا ينبغي لها أيضًا انتهاك الحق في الخصوصية للمتوفي. يركز هذا المطلب على ضرورة الموازنة بين حقوق الورثة على التركة الرقمية في العلاقات الدولية الخاصة المتنازعة من جهة، وحق صاحب الحساب الرقمي (المتوفي) في الخصوصية او الحق في ان ينسى عبر وسائل التواصل الاجتماعي. لذلك سوف يتم بيان سعي القانون الدولي الخاص إلى تطبيق نهج تعددي وعملي في تنظيم حقوق المطالبين بالتركة الرقمية ومصالح المدعى عليهم والدول في اختيار القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية.

لذا كان التحدي الخاص بالمستوعبات الرقمية يتمثل في طمس الخط الدقيق بين المعلومات والرأي والذي انعكس لاحقا على التركة الرقمية بين ما هو شخصي غير قابل للانتقال للورثة وملكية فكرية او مالية قابلة للانتقال هذا من جهة. ومن جهة أخرى ما لم تختر الدولة فرض سيطرتها من أعلى إلى أسفل ، فإن مدى الاتصال عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي غير مقيد بتردد الاتصالات ومكانها ومدى وصولها. ونظرًا لأن مدى الاتصال عبر وسائل التواصل الاجتماعي عادةً ليس مقيدًا جغرافيًا، فإن الدول لديها مصلحة راسخة في تمكين تلك الأطراف التي لديها اتصال إقليمي كاف لتأكيد أو الدفاع عن الحقوق الخاصة بالورثة وفقا للقانون المناسب وفي المحكمة المناسبة لتمكين المدعى من تسوية فعالة لهذه القضايا الشخصية العابرة للحدود. لذا فان هذا هذا المطلب سوف يقسم الى فرعين لتسليط الضوء على التكييف باتجاه التكييف باتجاه رفض توريث حساب الفيسبوك في فرع اول و التكييف باتجاه تفضيل توريث حساب الفيسبوك في فرع ثاني:

---

(1) Ibid, p 698.

(2) Edina Harbinja, 'Legal Nature of Emails: A Comparative Perspective' (2016) 14 Duke L & Tech Rev 227, p55.

(٣) سارة علي رمال، المصدر السابق، ص ١٩.

الفرع الأول / الاتجاه الرافض للتوريث

يتزعم هذا الاتجاه موقف المملكة المتحدة التي تتبنى قضية مفصلية تحيط بالإرث الرقمي وهي خصوصية ما بعد الوفاة، أي حماية البيانات الشخصية للمتوفى وعدم القدرة بالتالي على نقل التركة الرقمية للورثة. ولكن هذا الموضوع لم يكن موضع اتفاق القوانين في دول الاتحاد الاوربي لامن حيث المبدا ولا من حيث النطاق لاسيما في المرحلة السابقة لخروج بريطانيا من الاتحاد.[١] لذا سوف نبحث تكييف الحق في الخصوصية للمتوفي على المستوعبات الرقمية بشكل عام وعلى حساب الفيسبوك بشكل خاص في مجموعة من قوانين دول الاتحاد الاوربي كنموذج لتشريعات مختلفة لدول متقاربة. اذ لا يجيز قانون المملكة المتحدة وخلافا لقوانين دول الاتحاد الاوربي، انتقال حساب الفيسبوك الى الورثة احتراما لخصوصية ما بعد الوفاة.[٢] ففي القانون الإنجليزي ، فان المبدأ التقليدي والذي يعرف ب " actio personalis moritur cum persona "،[٣] أي الحقوق ذات الطبيعة الشخصية المحضه للفعل تموت مع الشخص حيث اقرت هذه السابقة القضائية في قضية بيكر ضد بولتون (Baker v. Bolton)، وهي قضية قديمه تعود الى عام ١٨٠٨ كان المدعي وزوجته قد طردوا من سطح عربة للنزهة. طلب المدعي تعويضات عن فقدان زوجته المتوفية الراحة في تلك الرحلة. حيث ردت هيئة المحلفين الطلب كون الراحة من عدمها مسائل شخصية تسقط بالموت ولايمكن للورثة المطالبة بها.[٤] وتمت مراجعة هذا المبدأ من خلال التشريعات في العديد من السياقات ، وذلك لأسباب تتعلق بالسياسة الاجتماعية بشكل رئيسي ، لكنه لا يزال قائماً فيما يتعلق بحماية الخصوصية والبيانات.[٥]

الفرع الثاني / الاتجاه المؤيد للتوريث

إن حالة القوانين المتعلق بوراثة الأصول الرقمية في حالة تغير مستمر على المستوى المحلي والدولي، فالمشرعون والمحاكم والفقهاء، على الرغم من الحاجة الملحة لإطار عمل لتوريث الأصول الرقمية ، لم ينظروا بشكل موحد أو متسق في هذه الأصول. على الرغم من أن المحاكم والهيئات التشريعية لم تجد أن حظر وراثة الأصول الرقمية باطل كمسألة تتعلق بالسياسة العامة ، فإن أفعالهم

---

(1) Lopez, Posthumous Privacy, Decedent Intent, and Post-Mortem Access to Digital Assets, 2015, P82-84.

(2) Edwards and Harbinja, Protecting Post-Mortem Privacy: Reconsidering the Privacy Interests of the Deceased in a Digital World, 2021, p12١.

(٣) هو مبدا لاتيني يعني "الحق الشخصي المحض يموت مع الشخص". ويطبق هذا المبدأ حاليا بشان الأفعال والحقوق الشخصية البحتة للمتوفى. انظر Edwards and Harbinja, op.cit, 124.

(4) Baker v. Bolton (1808) 170 Eng. Rep. 1033.

(5) Edwards and Harbinja, op.cit, 12٥.

حتى الآن تثبت أنهم يفضلون الميراث، على الرغم من شروط العقود الخاصة(حماية الخصوصية) التي تحاول حظرها.[١] اما من جانب مزودي الخدمة فتسود الحواجز التعاقدية لمنع ايلولة الأصول الرقمية ذات البعد الشخصي الى الورثة. وفي ضل هذا المشهد القانوني يلاحظ صمت بعض شروط اتفاقيات الخدمة حول هذا الموضوع، وأن العديد من مزودي الخدمة لم يحددوا بعد كيفية التعامل مع الأصول أو الحسابات عند وفاة صاحب الحساب. واتخذ آخرون قرارًا إيجابيًا برفض الوصول إلى حساب أو نقله إلى الورثة القانونيين لصاحب الحساب في اتفاقيات شروط الخدمة الخاصة بهم، وهناك أيضًا تقارير تفيد بأن مقدمي الخدمات مارسوا ضغوطًا ضد الإصلاحات التشريعية الحكومية التي من شأنها أن توفر وصولاً أسهل إلى الأصول الرقمية.[٢] وعند النظر فيما إذا كانت عقود الأصول الرقمية تحد أو تدعم حظر الميراث على أسس السياسة العامة، لذا ينبغي فحص مبررات السياسة المحتملة التي قد يقدمها مقدمو الخدمات لمعالجة مال التركة الرقمية. وان مبررات مقدمو الخدمات في رفض التوريث ودعم الاختيار التعاقدي بين الشركات والمستخدم الذي ينص على حضر الميراث الرقمي ذو الطابع الشخصي قائم على مبررين تستخدمها الشركات لمنع نية صاحب الحساب من تحديد كيفية توزيع أصولها الرقمية عند وفاتها، والمبرر الأول إداري ومالي ويتعلق بالتكلفة بشأن السماح بنقل حساب من مستخدم إلى آخر، والثاني يرتبط بالخشية من أن السماح بإنتقال التركة الرقمية الشخصية سيتعارض مع قوانين الخصوصية الفيدرالية.[٣]

المبحث الثاني

تكييف التركة الرقمية المالية

توفر بعض العناصر الرقمية القدرة على الإدارة المالية أو الإنفاق أو جني الأموال ، وبالتالي يمكن تصنيفها على أنها مالية بطبيعتها، لانها تتميز بغلبة العنصر المالي على الشخصي والتي لاتقيم وزن لخصوصية مالكها وان توفر الاعتبار الشخصي فيها.[٤] الحسابات ذات المحتوى المالي عبر الإنترنت عديدة وابرزها الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ، خدمات الدفع (PayPal، Google Pay) ، المتاجر عبر الإنترنت (Amazon) ، خدمات العملات المشفرة (bitcoin) ، خدمات البث (Netflix،

---

(1) Secure Safe, 'Questions about Data Inheritance' http://www.securesafe.com/en/faq/inheritance

(2) Katy Steinmetz,op.cit.

(3) Ibid.

(٤) صفاء متعب فجة الخزاعي، التنظيم القانوني لانتقال التركة الرقمية : دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون جامعة كربلاء ، ٢٠٢٠، ١٩٩.

Spotify)، والمجالات(Domain) [١]، حساب Google ، حساب Apple.[٢] وهنالك بعض العناصر الرقمية عبر الإنترنت هي عناصر رقمية مالية محتملة، مثل حسابات الألعاب عبر الإنترنت،[٣] الخدمات السحابية ومنصات العمل (Slack و WordPress وما إلى ذلك) وأدوات الوسائط الاجتماعية (hootsuite) والبرامج المالية (NetSuite)[٤] ومنصات التمويل الجماعي (Patreon و Kickstarter) وقنوات YouTube .[٥]

---

[١] اسم المجال هو سلسلة تحدد مجالًا من الاستقلالية الإدارية أو السلطة أو التحكم داخل الإنترنت. تُستخدم أسماء المجالات في سياقات شبكات مختلفة ولأغراض عنونة وتسمية خاصة بالتطبيقات. بشكل عام ، يحدد اسم المجال مجال الشبكة ، أو أحد موارد بروتوكول الإنترنت (IP) ، مثل الكمبيوتر الشخصي المستخدم للوصول إلى الإنترنت، أو كمبيوتر الخادم. غالبًا ما تُستخدم أسماء النطاقات لتحديد الخدمات المقدمة عبر الإنترنت ، مثل مواقع الويب وخدمات البريد الإلكتروني. اعتبارًا من عام ٢٠١٧ ، تم تسجيل ٣٣٠,٦ مليون اسم نطاق. وتتقدم المجالات البارزة سلاسل مثل com و info و net و edu و org ، أسفل هذه المجالات ذات المستوى الأعلى في التسلسل الهرمي لنظام أسماء النطاقات ، توجد أسماء نطاقات المستوى الثاني والثالث التي عادة ما تكون مفتوحة للحجز من قبل المستخدمين النهائيين الذين يرغبون في توصيل شبكات المنطقة المحلية بالإنترنت ، أو إنشاء موارد إنترنت أخرى يمكن الوصول إليها بشكل عام أو تشغيلها مواقع الويب، وعادةً ما يتم إدارة تسجيل اسم نطاق من المستوى الثاني أو الثالث بواسطة مسجل اسم المجال الذي يبيع خدماته للجمهور. وحري بالذكر ان هذه المجالات قابلة للبيع فقد بيع اسم المجال "Porn.com" في عام ٢٠٠٧ مقابل ٩,٥ مليون دولار ؛ بيع "Insure.com" في عام ٢٠٠٩ مقابل ١٦ مليون دولار ، وبيع موقع "Sex.com" في عام ٢٠١٠ مقابل ١٤ مليون دولار. انظر أسماء النطاقات العشرة الأكثر تكلفة في العالم ، الأغلى ثمناً http://most-expensive.com/domain-name

[2] Stephen S. Wu, Digital Afterlife: What Happens to Your Data When You Die? 4 (2013), available at http://dataedge.ischool.berkeley.edu/2013 /pdf/digital-afterlife-white-paper.pdf

[٣] القليل من الناس يتوقعون انه يمكن أن تكون الألعاب عبر الإنترنت أصولًا رقمية قيّمة تدر دخلاً. على سبيل المثال ، يمتلك أحد ملاك العقارات الافتراضية يدعى أيلين جريف (Ailin Graef) ، نشاطًا تجاريًا عبر الإنترنت يشارك في التطوير والوساطة والمراجحة للأراضي الافتراضية والعناصر والعملات تقدر قيمتها بأكثر من مليون دولار. انظر

Gerry W. Beyer, Estate Planning in the Digital Age 1 (2013) (working paper), available at http://ssrn.com/abstract=2166422

[٤] ما يقرب من نصف الأمريكيين البالغين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت يدفعون فواتيرهم عبر الإنترنت بسبب الراحة والاستقلالية في القيام بذلك. علاوة على ذلك ، يتزايد عدد مستخدمي الإنترنت الذين يجرون معاملات مالية عبر الإنترنت في كل فئة عمرية ، حيث كانت الفئة العمرية التي تتراوح من 30 إلى ٤٥ عامًا مسؤولة عن أكبر زيادة منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠٢٠ .انظر

Molly Wilkens, Comment, Privacy and Security During Life, Access After Death: Are They Mutually Exclusive?, 62 HASTINGS L.J., 2021, p 1037.

[5] Ibid.

المطلب الأول / العناصر الرقمية ذات المحتوى المالي المحض

العناصر التي تندرج تحت هذا المفهوم كالنقود الالكترونية، والاوراق التجارية الالكترونية،عملة البتكوين ،قناة اليوتيوب .. الخ من الحسابات التي لها القدرة على الإدارة المالية أو الإنفاق أو جني الأموال. والمسالة التي تدرج هنا ؛ كيف سيؤثر تكييف العناصر الرقمية ذات المحتوى المالي المحض على تطبيق القواعد التقليدية التي تحدد مصير الميراث العادي وهل لا تزال كافية في تطبيقها على العناصر الرقمية اعلاه ؟ لذلك ومن اجل إيضاح التساؤل اعلاه، سندرس في هذا المطلب، وعلى فرعين، اهم العناصر الرقمية ذات المحتوى المالي المحض وهي تكييف النقود الالكترونية في الفرع الاول، اما الفرع الثاني فسنفرده لبيان تكييف عملة البتكوين.

الفرع الأول / تكييف النقود الالكترونية

تعرف النقود الإلكترونية (النقود الرقمية) بانها عملة نقدية تتمثل في وحدات إلكترونية ذات قيمة مالية تحفظ وتتداول إلكترونيا وتتمتع بقوة إبرائية مصدرها اتفاق المتعاملين بها.[١] أي انها عملة أو نقود أو أصل تشبه النقود وتتم إدارتها أو تخزينها أو تبادلها بشكل أساسي على أنظمة الكمبيوتر الرقمية، وخاصة عبر الإنترنت.[٢] ولاتشمل العملات الرقمية العملات المشفرة وفقا لهذا التصور، فهنالك فرق واضح بين النقود الإلكترونية والعملات المشفرة، فكلاهما نظامان يستخدمان لإجراء مدفوعات رقمية، وهذا هو المكان الذي تنتهي فيه أوجه التشابه بينهما. النقود الإلكترونية هي مكون رقمي لنظام العملات

---

[١] حشيفة مجدوب، النقود الالكترونية كألية للوفاء الالكتروني، بحث منشور في مجلة القانون والعلوم السياسية المجلد الرابع العدد ٠٢ الرقم التسلسلي ٠٨ جوان ٢٠١٨ الموافق ل رمضان ١٤٣٩، ص ٣٤٠. المفوضية الأوربية عرفتها بأنها " قيمة نقدية مخزنة بطريقة الكترونية على وسيلة الكترونية لبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر مقبولة كوسيلة دفع من قبل متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها ،ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية الورقية أو المعدنية وذلك بهدف إحداث تحويلات الكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة " كما عرفها البنك المركزي الأوربي على أنها " مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مسبقا" ويرى الكثير من الفقهاء أن تعريف البنك المركزي الأوربي للنقود الالكترونية هو الأقرب للصواب لأنه استهل تعريفه للنقود الالكترونية بأنها قيمة نقدية وبالتالي يستبعد بطاقة الاتصال الهاتفي من هذا النوع من النقود عكس تعريف المفوضية الأوربية وكذا التوجيه الأوربي الذي يؤخذ عليهما انه ينقصهما الدقة في تعريفهما للنقود. لمزيد من التفصيل انظر علي عبد المحسن الجبوري ، الوسائل الحديثة للدفع في إطار التجارة الالكترونية ،دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعةالأولى ٢٠١٩ ، ص ٦٢ وكذلك كوثر سعيد عدنان خالد وسميحة مصطفى القليوبي ،حماية المستهلك الالكتروني ، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،الطبعة الثانية ٢٠١٦ ،ص ٥٨٥.

[٢] حوالف عبد الصمد ، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تلمسان ، السنة الجامعية ٢٠١٤ – ٢٠١٥ ، ص ١٤١.

الورقية، يتضمن النظام النقدي وحدات مثل اليورو أو الروبل أو الدولار أو الين. اما العملة المشفرة هي عملة إلكترونية تستمد قيمتها من العرض والطلب.[١] ويستخدم الرياضيات المعقدة للتحقق من معاملاته. على الرغم من أن بعض البلدان لديها قواعد ولوائح لمحاولة إدارتها ، إلا أن العملة المشفرة لا تزال غير منظمة في معظم البلدان. في معظم البلدان هناك إطار قانوني للنقود الإلكترونية، اذ تعتبر العملات الرقمية مستقرة للغاية وتتحكم فيها الحكومة، ويسمح استقرارها لحكوماتها والمنظمين بتوجيه الاقتصاد بعيدًا عن التضخم والركود، حيث يدير البنك المركزي المتغيرات الاقتصادية مثل أسعار الفائدة والسيولة لضمان استقرار الاقتصاد.[٢] اما العملات المشفرة فلا تنظمها أي سلطة مركزية، اذ إنها إدخالات في قاعدة بيانات لا يمكن لأي شخص تغييرها أو معالجتها حتى تستوفي شروطًا معينة. بسبب طبيعتهم الافتراضية ، فيتم تطبيق تقنية التشفير للتحقق من المعاملات وتأمينها ومعالجتها.[٣]

يمكن إرجاع ظهور الدفع الإلكتروني إلى عام ١٩١٨ ، عندما نقل بنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة العملة لأول مرة عبر التلغراف. توجد أنظمة الدفع الإلكتروني بأشكال متنوعة يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: أنظمة دفع الجملة وأنظمة سداد التجزئة، توجد أنظمة دفع بالجملة للمعاملات غير الاستهلاكية ، وتدفق مدفوعات الجملة عالية القيمة من خلال ثلاثة أنظمة رئيسية لتحويل الأموال بين البنوك: CHIPS و SWIFT و Fedwire،[٤] وتشمل أنظمة الدفع الإلكتروني للبيع بالتجزئة تلك المعاملات التي يشارك فيها المستهلكون. تتضمن هذه المعاملات استخدام آليات الدفع مثل بطاقات الائتمان ، وأجهزة الصراف الآلي (ATM) ، وبطاقات الخصم ، ومحطات نقاط البيع (POS) ، والخدمات المصرفية المنزلية ، وخدمات دفع فواتير الهاتف، ويتم إجراء مدفوعات هذه الآليات عبر الإنترنت وتتدفق عبر نظام اقتطاع الشيكات و ACH. اما في مجال المدفوعات الإلكترونية بالتجزئة المعروفة باسم تحويلات الأموال الإلكترونية هي معاملات تستخدم أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف أو الأشرطة المغناطيسية لتفويض مؤسسة مالية لإيداع أو الخصم من حساب العميل. تشمل التحويلات

---

(1) Davies, Glyn (1996), "A history of money from ancient times to the present day", University of Wales Press, U.K., P1-٣.

(٢) حوالف عبد الصمد ، المصدر السابق، ص ١٤٢.

(٣) لمزيد من التفصيل بشان التمييز بين النقود الإلكترونية والعملات المشفرة انظر

Arthur, Charles. 2011. "Bitcoin Value Crashes below Cost of Production as Broader Use Stutters." theguardian.com, 18 October. http://www.theguardian.com/technology/2011/oct/18/bitcoin-value-crash-cryptocurrency

(٤) رأفت رضوان، "عالم التجارة الإلكترونية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مكتبة المنظمة العربية للتنمية الإدارية،ط ٢ ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٣ – ٩٥ .

الإلكترونية استخدام أجهزة الصراف الآلي ، وبطاقات الخصم ، والودائع المباشرة ، ومعاملات نقاط البيع (POS) ، والتحويلات التي تبدأ عن طريق الهاتف ، وأنظمة غرفة المقاصة الآلية (ACH) ، وعمليات السحب المصرح بها مسبقًا من الحسابات الجارية أو حسابات التوفير.[١]

الفرع الثاني / تكييف عملة البتكوين

تعمل التقنيات الحديثة على تغيير حياة الإنسان يوميًا ، وإثرائها بفرص جديدة لتحقيق الذات ، والتواصل، ونشر المعرفة ، وتلبية احتياجات الإنسان الأخرى. اذ تؤدي الاساليب الحديثة لتطور تقنيات المعلومات إلى اتساع نطاق العلاقات الاجتماعية التي قد تنشأ في البيئة الافتراضية، وتظهر علاقات جديدة حول عناصر جديدة في الفضاء الافتراضي لها قيمة معلوماتية وثقافية واقتصادية وشخصية لموضوعات مثل هذه العلاقات.[٢] إن تضارب مصالح الأفراد في مجال إنشاء هذه الأشياء وحيازتها واستخدامها والتخلص منها هو عامل يحدد الحاجة إلى تنظيم هذه العلاقات على مستوى القانون، وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار القدرة على تنظيم العنصر الافتراضي ، بما في ذلك وراثته وتحديد القانون واجب التطبيق عليه. على ان يتم تحديد فاعلية التنظيم القانوني لهذه العلاقات من خلال أساس علمي سليم ، على أساسه ينبغي اعتماد الإجراءات التنظيمية المناسبة.[٣]

وإن مطالبة رجال القانون بتوسيع نطاق أهداف القانون المدني على المستوى المقارن وضمان الحماية المناسبة للحقوق في مثل هذه الأشياء يستلزم التطوير النظري لهذه القضايا بواسطة التكييف القانوني السليم لهذه العناصر. اذ إن إنجازات الصناعة اليوم ، التي يتم التعبير عنها في الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات الحديثة وظهور أشياء رقمية جديدة لها قيمة ملموسة وغير ملموسة ، تنعكس على بطء في التشريعات المنظمة لها. لذلك ، هناك تظهر قضايا تُجبر فيها إيجاد الحلول دون تنظيم تشريعي محدد، وهذا يهدد التنظيم غير المتكافئ أو غير الصحيح تمامًا للعلاقات المدنية في الممارسة العملية.[٤] وفيما يتعلق بالعملات المشفرة فقد أصبحت أكثر شيوعًا،[٥] وان الطلب على هذه النقود الرقمية آخذ في الازدياد. لذلك يحلل هذا الفرع التكييف القانوني للعملة المشفرة البتكوين من أجل الكشف عن امكانية

---

[١] نفس المصدر، ص ٩٧ .

[2] Casey, Michael J. and Vigna, Paul. 2018. The Truth Machine: The Blockchain and the Future of Everything. London: HarperCollins, p 85.

[3] Ibid, p 86.

[4] De Filippi, Primavera and Wright, Aaron. 2018. Blockchain and the Law: The Rule of Code.Cambridge: Harvard University Press, p 52.

[٥] في السنوات الماضية ، تطورت العملات الافتراضية أو "العملات المشفرة" بشكل هائل وأخذت تثبت نفسها بسرعة كنظام دفع. اليوم ، العملات الافتراضية هي مشروع بمليارات الدولارات مع إمكانات مزدوجة كاستثمار ووسيلة

وراثة العملة المشفرة والقانون واجب التطبيق على هذا النوع من التركات من حيث التشريعات القائمة ، وإذا كان الأمر كذلك ، فما نوع الخصائص المميزة للعملات المشفرة التي يجب مراعاتها وهل تعتبر العملة المشفرة نقودًا أو نوع من الممتلكات. وتجدر الإشارة إلى أنه أثناء حل مشكلة تضمين أصول العملة المشفرة في الإرث ، من الضروري مراعاة الميزات الوظيفية للعملات المشفرة بشكل عام وخصائص نوع معين من العملات المشفرة. تُعد معظم مزايا العملات المشفرة لمالكها (مثل الشخصية المجهولة) عقبات أمام وراثتها[١] وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في القانون واجب التطبيق.

المطلب الثاني / العناصر الرقمية ذات المحتوى المالي الفكري

الإرث الرقمي الذي يتضمن الحقوق الفكرية هو أحد التجليات الحديثة للغاية لم تمسها التشريعات المقارنة كثيرًا ؛ لأنه ظهر كميزة للأصول الرقمية التي تملك علاقة وثيقة بالبرمجيات لدرجة أن بعض العناصر الرقمية هي ذاتها عناصر ملكية فكرية. فعلى سبيل المثال ، غالبًا ما يتم تداول او تعدين العملة المشفرة كنتيجة لعمل برنامج كمبيوتر، أي نتيجة تطبيق ينتمي الى اصول الملكية الفكرية، ففي الواقع ، بدون استخدام برنامج كمبيوتر مصمم لإنتاج عملات مشفرة، فإنه ببساطة لا يمكن التفكير في

إلكترونية للتبادل. على نحو متزايد ، اذ يعلن تجار التجزئة السائدون عن خطط لقبول عملات البتكوين ، وتزداد شهرة أجهزة الصراف الآلي لبيتكوين ، حيث تم تسليم بطاقات الخصم الأولى من بيتكوين وتم تنفيذ أول معاملات مشتقة من البتكوين في بورصة خاضعة للتنظيم الأمريكي. ومع ذلك ، لا تزال هناك مخاطر وتحديات عديدة المرتبطة بالعملات الافتراضية. بالإضافة إلى مواجهة تقلبات كبيرة في أسعار الصرف وقابلية التعرض للهجمات والاستخدام غير المشروع من قبل مجرمي الإنترنت ، لا يزال سوق العملات الافتراضية غير منظم إلى حد كبير. تتخذ الحكومات في جميع أنحاء العالم إجراءات متباينة على نطاق واسع – أو لا تتخذ أي إجراء على الإطلاق – لتحديد وتنظيم العملات الافتراضية.

Golumbia, David. 2016. The Politics of Bitcoin: Software as Right-Wing Extremism. Minneapolis: University of Minnesota Press, p103.

[١] تظهر مشاكل وراثة أصول العملة المشفرة بنشاط في الممارسة العملية ، ويؤدي الاهتمام المتزايد بتكنولوجيا المعلومات الحديثة إلى تشكيل طلب المجتمع على التنظيم القانوني الفعال لهذه العلاقات ، والذي يجب أن يسبقه قدر كبير من العمل من قبل العلماء لتطوير نهج سليم للطبيعة القانونية للعملات المشفرة والأصول الرقمية الأخرى. ونظرًا لأن ملكية العملة المشفرة غير شخصية ، فلا يتم تسجيل المالك في أي مكان ولا يتم تحديده في أي سجلات ، فلا يمكن الحصول على تأكيد الملكية بأي شكل من الأشكال. أي القدرة على الامتلاك والاستخدام والتخلص من العملات المشفرة يعتمد فقط على توافر محفظة إلكترونية خاصة للعملات المشفرة وكلمة مرور للوصول إليها (المفاتيح العامة والخاصة). يتم تخزين رقم المحفظة ومفتاح الوصول بطريقة لا يمكن لأي شخص الوصول إليها إلا إذا كان لديه كلمة مرور ، حتى بموافقة مالكها أو بأمر من المحكمة. لذلك ، فإن وراثة أصول العملة المشفرة بموجب القانون تبدو وكأنها عملية مستحيلة تقنيًا بسبب ميزات الكائن نفسه. بالنسبة للإرادة ، يجوز لأي شخص ترك وصية سرية ، يسمح بموجبها بتوريث أصول العملة المشفرة.

De Filippi, op.cit, p 54.

وجود عملات مشفرة. في الوقت نفسه ، تكمن خصوصية العملة المشفرة كأصل رقمي في أنها مصممة للتداول بشكل واسع استنادًا إلى ما يسمى بالشفرة مفتوحة المصدر، ويتم توزيع البرامج التي تسمح بتداول او تعدين العملة المشفرة ، فهل يمكن اعتبار عملات البتكوين خاضعة لحق الملكية الفكرية لصاحب قاعدة البيانات؟ وعلى نفس المنوال التساؤل يبقى قائما بشان ما ينشره او يصممه مستخدمي منصات التواصل والذي يحمل لمسة إبداعية ويتضمن فحوى حقوق الملكية الفكرية ذات النطاق الادبي. اي ان عناصر التركة الرقمية ذات المحتوى المالي الفكري تقسم تقليديا الى قسمين وهي الحقوق المالية والحقوق المعنوية او الأدبية.

وتاسيسا على ما تم طرحه، يبرز دور التكييف لبيان فرضية تحول الملكية الفكرية الى ملكية فكرية رقمية، اي وجود الملكية الفكرية في الاصول الرقمية المختلفة فهل تبقى خاضعة للقواعد المنظمة للملكية الفكرية بشان انتقالها للورثة من جهة وتديد القانون واجب التطبيق عليها؟ ام ان الامر يتطلب قوانين جديدة تتناغم مع البيئة الرقمية؟.

لذلك سوف يتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين : ففي الفرع الاول سنتناول تكييف الحقوق المالية الناشئة عن التركة الفكرية الرقمية ، واما الفرع الثاني تكييف الحقوق الادبية الناشئة عن التركة الفكرية الرقمية.

الفرع الأول / تكييف الحقوق المالية الناشئة عن التركة الفكرية الرقمية

تقليديا يستحق أصاحب حقوق الملكية الفكرية كالمؤلف او المبتكر او المخترع الاستفادة المالية باستغلال العمل والاستئثار بطريقه عرضه التي يحوزها القانون لصاحب الحق الفكري .[١] اما الحقوق المالية الناشئة عن النشاط الفكري في شكل رقمي ، تقتصر على إطار العالم الافتراضي ولها ميزات خاصة

---

[١] يدخل في التركة العقارات والمنقولات بيد المالك أو تحت يد نائبه كالمستأجر والمستعير، أو لم تكن تحت يده ولا يد نائبه كيد الغاصب. وكذلك الأموال التي يستحقها المورث ولكنها لم يتسلمها كالديون التي له في ذمة الغير، وغلة والوقت التي يستحقها ولم يتسلمها. وكالدية والواجبة بالقتل الخطأ. وكذلك الحقوق العينية التي ليست بمال في ذاتها ولكنها تقوم بمال أو تكون تابعة لمال، كحق الشرب وحق المرور، وحق المرتهن في العين المرهونة، فإن ورثة المرتهن يرثون الدين موثقاً بالرهن. وخيارات الأعيان، كالعين التي تعلق بها خيار العيب، فخيار العيب يكون حقاً للورثة لأن العين قد ورثت معها السلامة من العيب، فكان للوارث أن يختار بقاءها مع عيبها، أو يفسخ العقد الذي انعقد مع بقاء السلامة. ومثل ذلك خيار التعيين، فإنه ليس إلا تمييز للملك، إذ منتقاه أن الملك ثابت في واحد غير معين التعيين حقاً للمورث فينتقل الملك مع حقه.يشمل كل الأموال التي دخلت في حيازة المورث وبكل أنواعها من عقارات ومنقولات، وقيميات، ومثليات، تورث هذه الأموال سواء كانت في حيازته أو حيازة نائبه أو في حيازة المغتصب، كما تشمل هذه الأموال تلك التي لم تدخل في حيازة المتوفي ولكن له حق مقدر معلوم فيها وإن لم يعين بذاته كالدين وغلة الوقف. انظر زكريا البري، الوسيط في أحكام التركات والمواريث،ط ٣ ،دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٣٦.

ابان نشوئها في الفضاء الافتراضي ، وقد يخضع تداولها وبالتالي حمايتها لشروط اتفاقية الترخيص مع الشركة المالكة للتطبيق، وقد يكون الغرض من إنشائها مقصورًا على العالم الافتراضي ولغرض خدمة تطبيق معين. أي ان التركة الفكرية في البيئة الرقمية والتي تشمل برامج الحاسوب، قواعد بيانات، و وسائط متعددة، تتشكل من ذات الحقوق التي تشكلت منها الملكية الفكرية في البيئة الاعتيادية.

وفيما يخص بعض القوانين المقارنة، فقد نظم المشرع الامريكي الحقوق الفكرية الرقمية بقانون الألفية الرقمية لعام ١٩٩٨ (Digital Millennium Copyright Act of 1998)،[١] وهو قانون حقوق الطبع والنشر والذي جاء متطابق مع قواعد للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) لعام ١٩٩٦. هذا القانون يجرم إنتاج ونشر التكنولوجيا أو الأجهزة أو الخدمات التي تهدف إلى التحايل على التدابير التي تتحكم في الوصول إلى الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر والمعروفة باسم إدارة الحقوق الرقمية أو (Digital Rights Management or DRM).[٢] كما أنه يجرم فعل التحايل على التحكم في الوصول ، سواء كان هناك انتهاك فعلي لحقوق الطبع والنشر أم لا. بالإضافة إلى ذلك ، يشدد قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية (DMCA) العقوبات المفروضة على انتهاك حقوق النشر على الإنترنت.[٣]

ورغم ان هذا القانون لم ينص على مآل الحقوق المالية الناتجة من الملكية الفكرية بعد الوفاة، الا ان سبب وراء ذلك منطقي حين ساوى القانون بين حقوق الملكية الفكرية العادية والرقمية في هذا القانون فبالتالي فان مآل الحقوق المالية الناتجة من الملكية الفكرية بعد الوفاة يطبق عليها قانون حقوق النشر الامريكي لسنة ١٩٧٦.[٤] ووفقا للقانون أعلاه وفي معظم الحالات ، تكون الحقوق المالية الناشئة عن

---

[١] كان أساس تشريع قانون الألفية الرقمية لعام ١٩٩٨ كجزء من التزام الولايات المتحدة بالامتثال لمعاهدتين أقرتهما المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في ديسمبر ١٩٩٦ والتي تناولت طبيعة حق المؤلف في أنظمة المعلومات الحديثة مثل الإنترنت. وحددت معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف العديد من المصنفات الإلكترونية على أنها مؤهلة لحماية حق المؤلف ، ونصت على حظر التحايل على التدابير التكنولوجية المستخدمة لتأمين المصنفات الإلكترونية. وكذلك عملت معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي على تظمين حماية حق المؤلف للمصنفات المنجزة بشكل موحد قدر الإمكان للدول الأعضاء. انظر

Kim Zetter, Hacker Lexicon: What Is the Digital Millennium Copyright Act?, Jun 6, 2016, https://www.wired.com/2016/06/hacker-lexicon-digital-millennium-copyright-act/

[2] Arias J. J., & Cameron E. (2013). The decreasing excludability of digital music implications for copyright. Arias Cameron American Economist, 58(2), p 124.

[3] Ibid.

[٤] قانون حقوق الطبع والنشر بالولايات المتحدة صدر بالرقم ٩٤-٥٥٣ في ١٩ أكتوبر ١٩٧٦ ودخل حيز التنفيذ في ١ يناير ١٩٧٨.

Kim Zetter, op.cit.

التركة الفكرية الرقمية للمستخدم قليلة القيمة أو لا قيمة لها على الإطلاق، فمن الصعب تخيل ان يكون هنالك حقوق مالية ناشئة عن الاستخدام الاعتيادي للافراد لمنصات Google أو Microsoft أو Yahoo! ، ويمكن ادراك أي قيمة مالية ناشئة من حساب المنصات للمستخدم المتوفى، من قبل المستفيدين من المستخدم المتوفى ، والذين يمتلكون حقوق الطبع والنشر وحق الدعاية للاستفادة الحقوق المالية الناشئة عن التركة الفكرية الرقمية للمستخدم.[١]

الفرع الثاني / تكييف الحقوق الادبية الناشئة عن التركة الفكرية الرقمية

الحقوق الادبية او المعنوية للمؤلف، وهي حقوق مبدعي الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر وهي الحقوق الخاصة بشخص المؤلف التي تمنحه حق نسبة المصنف له، وسلطة نشر المؤلف، واختيار طريقة نشره، كما تمكنه من منع الاعتداء على مصنفه والحفاظ على سلامة العمل اذ يسمح للمؤلف بالاعتراض على تغيير أو تحريف أو تشويه العمل الذي قد يضر بشرف المؤلف أو سمعته وسحبه بعد نشره ان اقتضى ذلك، وأي شيء آخر قد ينتقص من علاقة الفنان بالعمل حتى بعد أن يترك ملكيته قد يؤدي إلى تفعيل هذه الحقوق المعنوية. وتختلف الحقوق المعنوية عن أي حقوق مالية مرتبطة بحقوق التأليف والنشر، وحتى إذا كان الفنان قد تنازل عن حقوق الطبع والنشر الخاصة به إلى طرف ثالث ، فإنه لا يزال يحتفظ بالحقوق المعنوية للعمل. ويقسم هذا النوع من الحقوق الى ابع اقسام تتمثل بحق النشر، وحق الابوة،[٢] وحق سلامة المصنف[٣] وحق سحبه.

---

(1) Dinusha, M. (2013). Digital Economy, Why the 'three strikes' law is not the answer to copyright law's latest challenge, International Review of Law. Computers & Technology, 27(1-2), p 84.

[٢] يشير حق الأبوة إلى حق المؤلف في أن يكون اسمه على العمل حتى لو كان قد خصص حقوق التأليف والنشر لشخص آخر، غالبًا ما يشار إلى هذا الحق باسم حق الإسناد. انظر محمد حسام محمود لطفي، المبادئ الأساسية لحق المؤلف: أحكام القضاء في البلدان العربية ، برنامج الأمم المتحدة الألماني، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بدون سنة طبع ، ص ٢٧٣.

[٣] وتسمى حق النزاهة او الحق في الاستقامة، كما ورد في اتفاقية برن هذا من حق المؤلف في الاعتراض على أي تغييرات تطرأ على العمل ومن شأنها الإضرار بسمعته كمؤلف. على سبيل المثال ، قد يكون التلاعب في صورة ممسوحة ضوئيًا انتهاكًا للحقوق المعنوية (الحق في النزاهة) ، إذا كان يضر بشرف أو سمعة مؤلف الصورة. محمد حسام محمود لطفي، المصدر السابق ، ص ٢٧٤.

الخاتمة :

في نهاية البحث توصلنا الى مجموعة الاستنتاجات والتوصيات:

اولا :. الاستنتاجات

١ـ في مجال تكييف الأصول الرقمية كان المفتاح هو عدم تشتيت الانتباه بشكل مفرط بسبب تعقيدات التكنولوجيا غير المألوفة في حين أن معظم حالات تكييف التركة الرقمية الشخصية لا تزال تشمل أشخاصًا حقيقيين في أماكن حقيقية وقواعد قانونية قابلة لتكييف هذا النوع من الأصول وتنظيمها.

٢-اما في سياق تطوير التقنيات الرقمية وتكييف التركة الرقمية الشخصية، يمكن تتبع التحول الأكثر صعوبة في الموضوع وخاصة في عمليات إبرام العقود الذكية وتنفيذها وتحولها الى تركة ومن ثم توزيعهاعلى الورثة في ظل قانون واجب التطبيق، فلقد تشكلت تجمعات وكانت قادرة على خلق أصول رقمية تمثلت بالعملات المشفرة ووضعت قواعد تملكها وتداولها وانتقالها خارج الدولة.

٣بسبب التفوق التكنلوجي لها قدرة الاستئثار بتنظيم العلاقات القانونية والفنية في مجال عملها والتي تتسم غالبا بالصفة غير الوطنية فعلاقاتها الخاصة لا تتركز في إقليم دولة معينة بل هي متاحة للجميع في الفضاء الإلكتروني. يقابل هذا الظهور تراجع كبير لسلطة الدولة في الإدارة والتنظيم لهذه الاصول، وهذا ناشىء من الطبيعة التقنية لتلك المعاملات والتي يتعذر في ضوئها التدخل لفرض و تنفيذ القواعد الوطنية. الأمر الذي ترتب عليه نتائج غير تقليدية على مستوى القانون بشكل عام والقانون الدولي الخاص بشكل محدد حتى وصفت المرحلة او القواعد بانه القانون ما بعد الحداثة

٤- قد تبتعد الدولة عن سلطتها التشريعية ودورها التنظيمي في إطار علاقة معينة لعدم قدرتها على تنفيذ تشريعاتها لتنظيم تلك العلاقة كونها خارج قدرة الدولة بشكل عام.

ثانيا :. التوصيات

١ . من الضروري البدءبجهود تشريعية فعالة من قبل السلطات التشريعية للدول على غرار ما بدات به الولايات المتحدة الامريكية، إلى جانب التهيئة لاتفاقية عالمية، يمكن أن تقطع شوطًا طويلاً في المساعدة على تنظيم مسائل القانون الدولي الخاص المتعلق بالتركة الرقمية.

٢. أن استخدام العقود الخاصة لتحديد القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية وتسهيل النقل هو وسيلة فعالة لضمان نقل الأصول وفقًا لقواني الميراث وإرادة المتوفى، وينبغي توجيه التشريعات بالزام الشركات لإعادة تنظيم سياسات الأصول الرقمية الخاصة بها والسماح لارادة صاحب الحساب ان تلعب دورا اكبر التصرف بالتركة الرقمية. وإذا كانت نية المتوفى غير معروفة ، فينبغي على الهيئات التشريعية التركيز على رغبات المستفيدين الضمنية التي قد تكون احترام حق المتوفى في النسيان للأصول الرقمية ذات الطابع الشخصي واعمال قواعد موضوعية وفقا لاتفاقية دولية على الأصول الرقمية المالية.

٣. ان ياخذ المشرعيين الوطنيين ومنهم المشرع العراقي بنظر الاعتبار اليات التعامل مع الوصية الرقمية والمقترح ان يتم الاعتداد بتسليم صاحب الحساب لارقامه السرية الى شخص ما مع علمه باستطاعة هذا المستلم ان يتصرف بالحسابات الرقمية بكافة الصلاحيات التي كانت مخوله ماعدا ذات الاعتبار الاعتبار الشخصي والتي تدخل في مجال حقوق الملكية الفكرية للمؤلف

المصادر :

اولا :. الكتب

١- حشيفة مجدوب، النقود الالكترونية كألية للوفاء الالكتروني، بحث منشور في مجلة القانون والعلوم السياسية المجلد الرابع العدد ٠٢ الرقم التسلسلي ٠٨ جوان، ٢٠١٨، الموافق ل رمضان، ١٤٣٩.

٢- رأفت رضوان، "عالم التجارة الإلكترونية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مكتبة المنظمة العربية للتنمية الإدارية،ط ٢ ، ٢٠٠٩

٣- علي عبد المحسن الجبوري ، الوسائل الحديثة للدفع في إطار التجارة الالكترونية ،دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعةالأولى ٢٠١٩ ، ص ٦٢

٤- كوثر سعيد عدنان خالد وسميحة مصطفى القليوبي ،حماية المستهلك الالكتروني ، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،الطبعة الثانية ٢٠١٦ ،ص ٥٨٥.

ثانيا :. الاطاريح

١- حوالف عبد الصمد ، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تلمسان ، السنة الجامعية ٢٠١٤ – ٢٠١٥، ص ,١٤١

٢- صفاء متعب فجة الخزاعي، التنظيم القانوني لانتقال التركة الرقمية : دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون جامعة كربلاء ، ٢٠٢٠- ١٩٩.

ثالثا :. المصادر الاجنبية

1- Davies, Glyn (1996), "A history of money from ancient times to the present day", University of Wales Press, U.K., P1-3.
2- J. GINGER, The Facebook Project: Social Capital and the
Chief, 2 October 2017, online at www.thefacebookproject.co
3- Elizabeth White, 'The Berne Convention's Flexible Fixation Requirement: A Problematic Provision for User-Generated Content' (2012–13) 13 CJIL 685, p 697.

Sources :

First: books

1- Hashifa Majdoub, Electronic money as a mechanism for electronic payment, research published in the Journal of Law and Political Science, Volume Four, Issue 02, serial number June 8, 2018, corresponding to Ramadan, 1439.

2- Raafat Radwan, "The World of E-Commerce", Arab Organization for Administrative Development, Library of the Arab Organization for Administrative Development, 2nd edition, 2009.

3- Ali Abdul Mohsen Al-Jubouri, Modern Means of Payment in the Framework of Electronic Commerce, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, first edition 2019, p. 62

4- Kawthar Saeed Adnan Khaled and Samiha Mustafa Al-Qalioubi, Electronic Consumer Protection, New University House, Alexandria, second edition 2016, p. 585.

Second: Theses

1- Hawalf Abdel Samad, The Legal System for Electronic Payment Methods, doctoral thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Tlemcen, academic year 2014-2015, p. 141.

2- Safaa Miteb Fajjah Al-Khuzai, Legal Regulation of the Transfer of Digital Inheritance: A Comparative Study, PhD thesis submitted to the College of Law, University of Karbala, 2020- 199.

Third: Foreign sources

1- Davies, Glyn (1996), "A history of money from ancient times to the present day", University of Wales Press, U.K., P1-3.

2- J. GINGER, The Facebook Project: Social Capital and the

Chief, 2 October 2017, online at www.thefacebookproject.co

3- Elizabeth White, 'The Berne Convention's Flexible Fixation Requirement: A Problematic Provision for User-Generated Content' (2012–13) 13 CJIL 685, p 697.